العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها ليحضروا من هو
متصف بها فيطول الامر عليهم وربما لا يستوي الاسلام
والحرية وبعامة لا يعرف اسلامها وحريتها ولو مع
ظهورهما بالدار وتلك بان يكونا ممن يختلط فيه
المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء والغالب او يكونا
ظاهريه الاسلام والحرية بالدار بل لابد من معرفة
حالها فيهما باطنا لسهولة الوقوف على ذلك بخلاف
العدالة والفسق ويستوي فيه الاسلام مستورا كان
اليلوغ ويتبين بطلانه اي النكاح لجهة فيه اي في
النكاح من بينة او علم حاكم فتواجم واولي من قوله
بينة او باقرار الزوجين في حقها بما يمنع صحته كفسق
الشاهد ووقوعه في الردة لوجود المانع وخرج
بزيادتي في حقها حق الله تعالى كان طلقها ثلاثا
ثم انقضا على عدم شرط فلا يقبل اقرارها للتهمة
فلا تحل الا بمحلل كما في الكافي للحاوزمي قال ولو
اقاما عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح
اذا اراد انكاحا جديدا كما فرضه فلو اراد التخلص
من المهر او ارادت بعد الدخول مهرا لمثل اي وكان
اكثر من المسمى فينبغي قبول قولها قلت وهو داخل
في قولي في حقها لا باقرار الشاهدين بما يمنع صحته
اي النكاح فلا يؤثر في ابطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم

بشهادتهما

بشهادتهما ولان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على
الزوجين فان اقر الزوج دون الزوجة به فسخ اي
النكاح لاعترافه بما يتبين به بطلان نكاحه وعليه
المهر ان دخل بها والا فنصفه اذ لا يقبل قوله
عليها في المهر وقولي فسخ هو المراد بقوله فرق بينهما
في فرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدد الطلاق كما
لو اقر بالرضاع وتعبيري بما يمنع صحته اعم من تعبيره
بالفسق او اقرت الزوجة دون الزوج لخلل في ولي
او شاهد كفسق حلف فيصدق لان القصة بيده
وهي تريد رفعها والاصل بقاؤها وبهذه من زيادتي
فان طلقت قبل دخول فلا مهر لانكارها او بعده فلها
اقل الامرين من المسمى ومهر المثل وخرج بالخلل
فيما ذكر غيره كما لو قالت الزوجة وقع العقد بغير ولي
ولا شهود وقال الزوج بل بها فتحلف هي كما نقله
ابن الرفعة عن الذخائر والزركشي عن النص لان
ذلك انكار لاصل العقد وسن اشهاد على رضى مميز
رضاها بالنكاح بان كانت غير مجبرة احتياطا ليومن
انكارها واتما لم يشترط لان رضاها ليس من نفس النكاح
الممتبر فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه ورضاها
الكافي في العقد يحصل بإذنها او ببينة او بإخبار
ولي مع تصديق الزوج او عكسه وقضية التقييد

Copyright © King Saud University